



غرفة تجارة عمان
Amman Chamber of Commerce

أولويات الإصلاح التي حددتها الحكومة.

حددت الحكومة خمسة مجالات ذات أولوية في الإصلاح وبدأت في تنفيذها ومنها: الإصلاح الإداري، إصلاح التعليم، تعزيز سيادة القانون، إصلاح سوق العمل، الإصلاحات المالية، وفيما يلي أبرز ما تضمنته هذه الإصلاحات:

أولاً: الإصلاح الإداري:

يهدف الإصلاح الإداري إلى ما يلي:

- 1- تجديد القطاع العام وإصلاحه وحماية سمعته.
- 2- تعزيز الرقابة والمساءلة وتقليل التفاعل بين طالب الخدمة وموديها.
- 3- الوصول إلى قطاع عام شفاف قادر على خدمة المواطن.
- 4- إعادة مفهوم الخدمة العامة.

ثانياً: إصلاح التعليم:

أشار التقرير في هذا الإطار إلى تراجع مستوى التعليم المدرسي والجامعي، التعليم الفني والتقني والتعليم المهني.

❖ الأمور التي قامت بها الحكومة من أجل تطوير التعليم:

- 1- انشاء المجلس الاعلى للمناهج.
- 2- اطلاق استراتيجية تطوير الموارد البشرية.
- 3- تدريب المعلم ورفع كفاءته.
- 4- رفع سوية التعليم المهني والتقني وضمان ان تواكب مخرجاته احتياجات سوق العمل المحلية وأسواق المنطقة.

ثالثاً: سيادة القانون:

أشار التقرير في هذا الإطار إلى ان سيادة القانون وتحقيق العدالة يسهمان في تطوير الاقتصاد وتعزيز بيئة الاستثمار.

❖ الإصلاحات التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠١٨:

- 1- تشكيل اللجنة الملكية للإصلاح القضائي.
- 2- استكمال المنظومة القانونية المتعلقة بالإصلاحات القضائية.

رابعاً: إصلاح سوق العمل:

❖ الأمور التي قامت بها الحكومة من أجل تطوير سوق العمل:

- 1- اعتماد مسوحات البطالة حسب المعايير المعتمدة من منظمة العمل الدولية، وذلك بهدف تحديد حجم مشكلة البطالة والتعامل معها.
- 2- البدء بتنفيذ برنامج استحداث فرص العمل وإجلال العمال الأردنيين، حيث تم تخصيص (١٠٠) مليون دينار لهذا البرنامج.
- 3- توفير الاحتياجات المطلوبة لاستحداث افرص العمل.
- 4- توفير التأمين الصحي والضمان الاجتماعي للعاملين.
- 5- انتهاء الحكومة من وضع إطار عام لمجلس أعلى لتوجيه الخريجين من المدارس نحو التعليم التقني والمهني.

خامساً: الإصلاح المالي:

أكد التقرير في هذا الإطار ان الإصلاح الاقتصادي يسير على مرتكزين هما: الإصلاح المالي وتحفيز الاستثمار، حيث ان تحفيز الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي ويقلل أو يحافظ على مستوى الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

❖ المؤشرات الاقتصادية الايجابية:

- 1- زيادة الدخل السياحي.
- 2- تحويلات العاملين في الخارج.
- 3- زيادة حجم الصادرات والمستوردات.

❖ الأمور التي قامت بها الحكومة من أجل تطوير الإصلاح المالي:

- 1- استحداث بند في موازنة عام ٢٠١٨ تحت اسم "شبكة الامان الاجتماعي" لحماية الطبقة الوسطى والفقيرة.

- ٢- تقليل النفقات.
- ٣- زيادة الإيرادات.
- ٤- اصلاح نظام ضريبة المبيعات، بحيث يتم إزالة الاعفاءات وتوجيهها للطبقات المستحقة للدعم، بالإضافة الى رفع مستوى الخدمات العامة المقدمة لدافعي الضرائب

❖ مخطط مدينة عمان:

أشار التقرير في هذا الإطار الى المخطط الشمولي الميداني لمدينة عمان الجديدة والذي سيتم تنفيذه خلال العام ٢٠١٨.

❖ قطاع الخدمات:

- بين التقرير ان التحفيز في قطاع الخدمات سيكون بمقدار (١.٢) مليار دينار موزعة كالتالي:
- (٢٢٤) مليون دينار لقطاع الاسكان والطرق.
 - (٢٥) مليون دينار للتأجير التمويلي.

❖ قطاع الصحة:

تخصيص (٩٨) مليون دينار منها (٣٣) مليون دينار تأجير تمويلي.

❖ قطاع التعليم:

تخصيص (١٢٣) مليون دينار منها (٧٠) مليون دينار تأجير تمويلي و (٧٢) مليون دينار للجامعات.

❖ قطاع المياه:

تخصيص (١٤٦) مليون دينار لتنفيذ شبكات وسدود وخطوط ناقلة في البادية الشمالية والوسطى الجنوبية، بالإضافة الى تلبية سدود وانشاء سدود جديدة.

❖ قطاع الطاقة:

- تخصيص (٣٥) مليون دينار لزيادة السعات التخزينية في العقبة، بالإضافة الى تنفي الممر الاخضر لتمكين الحكومة من التوسع في استكمال مشروعات الطاقة المتجددة.
- تخصيص (٢٤٠) مليون دينار للبلديات منها (٢٠) مليون دينار لتحسين مكبات النفايات.

❖ قطاع التشغيل:

- تخصيص (١٠٠) مليون دينار لبرنامج التشغيل الوطني.
- تخصيص (٢٢٠) مليون دينار لمشروع اللامركزية في المحافظات.

❖ القطاع الخاص:

أشار التقرير في هذا الإطار الى ان الحكومة فتحت المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنفيذ (٢٣) مشروعاً، ومن هذه المشاريع ما يلي:

- مشروع محطات تحلية في العقبة.
- مشروع الطاقة الشمسية.
- مشروع الزيت الصخري.
- مشروع مطار ماركا ومطار الملك حسين في العقبة.
- مشروع سكة حديد العقبة - معان.
- ميناء معان البري.

❖ الأمر التي أكد عليها رئيس الوزراء -الدكتور هاني الملقى:

- ١- الأردن أفضل بوابة لمشروعات اعادة الاعمار في سوريا والعراق.
- ٢- مأسسة عملية الدعم بتحويل جزء من عوائد تعديل نسبة الضريبة على المواد المعفاة إلى المواطنين بالإضافة الى دعم شبكة الأمان الاجتماعي.
- ٣- رفع الدعم عن الخبر لازال تحت الدراسة.

❖ الأعمال التي قام بها البنك المركزي لتنفيذ خطة الحكومة في تحفيز النمو الاقتصادي:

- توفير مليار دينار منها برامج اقراض للبنوك بفائدة (١.٧٥%).
- توفير صندوقا لتمويل الشركات الناشئة برأس مال (١٠٠) مليون دينار و(١٠٠) مليون دينار أخرى لضمان القروض، بالإضافة الى (١٠٠) مليون دينار لضمان ائتمان الصادرات.
- تأسيس صندوق الريادة الأردني برأس مال (١٠٠) مليون دولار مناصفة بين البنك المركزي الأردني والبنك الدولي.

❖ ميزات مشروع قانون ضريبة الدخل الجديد:

- ١- دائرة للتحقيقات المالية لتحصيل حقوق الخزينة.
- ٢- فرض عقوبة السجن على المتهمين من دفع الضريبة.
- ٣- تحديد حد أدنى للمهن ضمن إجراءات لتحديد الحد الأدنى لضريبة الدخل لكل مهنة ضمن معادلات شفافة وحسب الممارسات الدولية.
- ٤- فتح صفحة جديدة مع المكلفين بدفع الضريبة.